

سات قضية شعبنا الاولى

هل يعيق لجنة الانتخابات..؟!!

وتحقيق مكاسب سياسية «ابتزازية» من السلطة الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام».. كان رد لجنة الانتخابات أنها تمارس مهامها ومسؤولياتها وفقاً لما هو مناهجها دستورياً وقانونياً وبكل شفافية وحيادية مطلقة.. وفيما يتعلق بتوقعات

رفض أحزاب المشترك تسليم اللجنة أسماء ممثليها في اللجان الانتخابية لمرحلة الترشح والانتخاب والفرز، قال رئيس القطاع الإعلامي باللجنة القاضي سهل حمزة: إن اللجنة وضعت لهذه المسألة ثلاثة خيارات سيتم العمل بإحداها وفق ما يراه أعضاء اللجنة. ونوه سهل إلى أن اللجنة بدأت أمس الأول بمناقشة موضوع تشكيل اللجان الانتخابية المناط بها مهمة استقبال طلبات الترشح والاقتراع والفرز وفق الخيارات المطروحة.. وأضاف: أن اللجنة ستبدأ بمحاظبة الأحزاب والقوى السياسية في الساحة الوطنية بموافاة اللجنة بممثليها في اللجان الانتخابية (الإشرافية والفرعية والإصلية) وفق سقف زمني محدد وفقاً للتتمثيل البرلماني لهذه الأحزاب مع الأخذ في الاعتبار مسألة الأحزاب الموجودة في الساحة وليس لها تمثيل برلماني وفقاً لما تتم به كل عملية انتخابية سابقة. وأكد رئيس

قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية أنه في حال لم تستجب الأحزاب أو قاطعت فاللجنة ستلجأ للأخذ بخيار آخر وهو طلب التوظيف في الخدمة المدنية والمعلمون في القطاع التربوي كون الأخير أكثر حيادية وخبرة وبما يضمن الإبقاء بالمواعيد الزمنية المحددة قانوناً لإجراء الانتخابات في موعدها..

مشهداً على ضرورة أن تتفاعل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية مع هذا الحدث الوطني والديمقراطي.. وكان القطاع التربوي قد نفذ المرحلة الأولى للاستحقاق الانتخابي المقبل في أغسطس العام ٢٠٠٨م استعداداً للانتخابات التي كان يفترض إنجازها العام ٢٠٠٩م وقد تم

تسجيل نحو مليوني شخص ممن بلغوا السن القانونية (١٨ عاماً)..

وفيما تبرز اشكالية جداول الناخبين والسجلات

اشكالية أخرى



□ الأرياني



□ سهل



□ الحكيمي

الحكيمي: قريباً تشكيل اللجان الانتخابية

سهل: الأحزاب معنية بالتفاعل مع الحدث الوطني

الإرياني: (٢٠) فنياً محايداً لتصحيح جداول الناخبين

الانتخابية إلى السطح كشماعة طالما علق المشترك عليها فشله وتبريراته «اللامنتجية» إزاء كل استحقاق انتخابي وجهوده المتواصلة للتشكيك في نزاهة الأحداث الديمقراطية السابقة والمقبلة أيضاً لتعطيلها وتعكير صفو الحياة للشعب المواطن اليمني.. واستدراكاً لتلك

الحملات «المشتركية» راعت التعديلات القانونية الأخيرة على قانون الانتخابات التي تضمنت بنود اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الموقع بين المؤتمر وحلفائه وأحزاب المشترك المعارض واستجاب صراحة لتطلعات المعارضة وتوصيات الاتحاد الأوروبي والتي من أبرزها تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة..

راعت هذه النقطة وعدلت المادة (١٤٤) من القانون التي تضمنت تشكيل فريق فني مشترك تحت إشراف اللجنة والقضاة المستقلين يقوم بتحديد المكررين وصغار السن من هم دون السن القانونية والذين سجلوا في عملية القيد والتسجيل الأخيرة عام ٢٠٠٨م أو العمليات السابقة.

وفي هذا الشأن تعمل لجنة الانتخابات كجهة معنية ومسؤولة بتنفيذ هذه المهام..

وقال القاضي يحيى محمد الأرياني رئيس القطاع الفني باللجنة:

إن فريقاً مكوناً من (٢٠) فنياً يعملون باستمرار منذ أسبوع تقريباً على إنجاز مهمتهم القانونية بحصر الناخبين المشتبه بتكرار أسمائهم ممن سجلوا دون السن القانونية وأيضاً القيام بعملية الفحص والمراجعة والتدقيق الإلكتروني في بيانات وصور الناخبين بكل شفافية وحيادية ودون معرفة أي من التفاصيل والبيانات الشخصية للناخب من قبل المنفذين العملية. وأشار رئيس

القطاع الفني إلى أن اللجنة ستقوم برفع أسماء كل من ثبت تكرار اسمه أو سجل دون السن القانونية إلى القضاء، معززة الأسماء برسالة لاتخاذ الإجراءات المناسبة..

ومن ثم تقوم اللجنة بنشر هذه الأسماء في الصحف ومواقع اللجان الأساسية في عموم محافظات الجمهورية.

وأكد الأرياني أن هذه العملية ستلغي كل الشكوك تجاه هذه السجلات وإجراءات العملية الديمقراطية برمتها كونها تتم بكل حيادية وشفافية ونزاهة واستقلالية تامة تحقيقاً لنصوص الدستور وانتصاراً للحقوق والحريات التي يتمتع بها كل مواطن يمني.. وتعزيزاً للمسيرة الديمقراطية التي اختارها الشعب.

في ندوة التعديلات الدستورية بزبيد:

التعديلات ستحقق المزيد من الرقابة والتشريع

من أهم ما خلصت إليه الندوة السياسية والفكرية حول التعديلات الدستورية - والتي نفذتها جامعة الحديدة في الأسبوع قبل الماضي - أن مسألة تعديل بعض مواد الدستور وأستحداث مواد دستورية، صارت ضرورة وطنية لا يجوز إخضاعها لمسامحات حزبية، مثلما لا تقبل وصاية خارجية من أية جهة كانت.

مستوى الجمهورية.

خطر التراجع

وفي سياق أهمية إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في الـ ٢٧ من أربيل القادم، أكدت ورقة عمل أخرى قدمها الدكتور عبده هديش، أن أي تأجيل مرة أخرى للانتخابات لا يصب في مصلحة الوطن العليا خاصة أنه تم تأجيلها في المرة السابقة ولم يعد هناك ما يلزم للتأجيل مرة ثانية.

وتذهب الورقة إلى التأكيد على أن التعديلات الدستورية لها أكثر من بعد سياسي واقتصادي واجتماعي.

كما سلط الضوء على أبرز التعديلات التي ناقشها مجلس النواب، وأكد أن لها أبعاداً ودلالات وطنية تستوجب لمطالبات وطموحات المواطنين.

وأشارت الورقة إلى موقف أحزاب المشترك من الانتخابات، موضحة أن حفنة من النشاز التي جعلت من نفسها بديلاً للملايين العريضة وإرادتهم والتي ظلت لسنوات تشهد بالديمقراطية وأفكارها وممارساتها وسلوكياتها الحضارية والراقية، هي نفسها من استغلت الديمقراطية من أجل تحقيق مكاسب ذاتية فحسب ووقفت اليوم موقفاً ليس بالغريب عليها إطلاقاً.. وأضافت: بدلاً من أن تقف إلى جانب قرار إجراء الانتخابات في موعدها نجدنا نتمترس وتمترساً عقيماً وتضع اشتراطات وإملاءات ابتزازية.

وبينت د. هديش خطورة التراجع عن خوض الانتخابات القادمة أو تأجيلها للمرة الثانية: «هذا التراجع تنطوي عليه تبعات كبيرة وأخطار كثيرة تمس الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وتماسكه، ليس هذا فحسب بل إن ذلك يدفع باتجاه تكريس الفساد في كل القطاعات السياسية والمالية والإدارية والسلوكية والفكرية ويجعل الوطن يعيش حالة من الركود الأسن على جميع الأصعدة».

شنيف: ضرورة التعديلات الدستورية مبعثها وطني وسيادي

د. هديش: تأجيل الانتخابات سيفقد مشروعية الهياكل الديمقراطية

وتابع: إن التأجيل سيفقد المشروعية للهياكل الديمقراطية في البلد، وسيكون الاختلاف أعمق، والقضية التي سيدار حولها هي أوسع من الانتخابات، وسيكون الحوار حول الوطن كله، وسيكون الشعب هو الخاسر الأودح. كما أن التأجيل سيفقد ثقة الخارج سواء مانحين أو غيره وأن البحث وراء تأجيل الانتخابات يجعلنا نشتم رائحة تحمل أو هروب من الديمقراطية من خلال اتفاقات انقلابية على إرادة الشعب.

وفي سياق مناقشتها لموقف أحزاب اللقاء المشترك تؤكد الورقة أن «كل ما تريده أحزاب اللقاء المشترك هو إيقاع الوطن في شرك الفتنة والفضى بإيقاعه إلى مرحلة الفراغ الدستوري والوصول إلى السلطة بأية طريقة كانت، فالمشترك هو شراكة بين مجموعة متناقضة لا يجمعها شيء سوى الوصول للسلطة بأية طريقة، إما بطريقة المسلومة أو المحاصصة أو الشراكة».

وفي اتجاه توسيع صلاحيات الحكم المحلي ماليًا وإداريًا.. قال شنيف، أنه بقدر ما هو مطلب القوى السياسية والاجتماعية.. بقدر ما سيؤدي إلى تحمل السلطات المحلية في المحافظات ومديرياتها المسؤولية في تسيير شؤون المواطنين وسهولة الإجراءات، وإقامة المشاريع وفقاً لأولويات كل محافظة دون اللجوء إلى المركز

أما على صعيد تطوير السلطة التشريعية، فإن هذه التعديلات بحسب شنيف - ستحقق المزيد من الرقابة والتشريع، وبالتالي الحد من غول الفساد بصوره المتعددة.. وذلك بالاتجاه في التعديل الدستوري، لاعتماد نظام المجلسين وانشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية كأصلاح دستوري لتعزيز العمل الديمقراطي..

بحيث تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما: مجلس النواب المنتخب بالكامل، ومجلس الشورى الذي يتم انتخاب ٧٥٪ من قوامه ونسبة ٢٥٪ من ذوي الكفاءات المتخصصة يصدر بهم قرار جمهوري.. كخطوة متقدمة لواقعية واستقرار الجانب التشريعي في ضوء المهام والمسؤوليات لكلا المجلسين، والتي منها بقاء صلاحيات مجلس النواب في الرقابة على أداء الحكومة ومحاسبتها كونه المنتخب مباشرة من قبل الشعب، وتكون التسمية الجامعة للمجلسين «النواب والشورى» هي مجلس الأمة..

على أن التعديل الدستوري المقترح الخاص بتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات فقط، بدلاً عن المدة المحددة بسبع سنوات في الدستور الحالي يستهدف ضمن مدلولاته وإبعاده المزيد من فرص التداول السلمي للسلطة، لمنصب رئاسة الجمهورية، ولطابع الورقة سيكون قائماً مادام هذا الموقع يتم عن طريق الانتخاب المباشر والحر عبر صناديق الاقتراع على

الحق من صلاحية الشعب.

انتصار أربيل

وقال الأخ سالم علي بن شحبل - مدير عام مديرية ثمود: إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد أمر ضروري ولا يمكن المساومة فيه ولا يجوز التعدي على هذا الحق الذي كفله دستور الجمهورية اليمنية لكل مواطن ومن يتطالب بالتأجيل ليس من أجل صالح الوطن ولكن لمصالح شخصية من أجل التكسب بواسطة الضغط بورقة الانتخابات.. فإجراء الانتخابات في موعدها المحدد هو استكمال للمسيرة الديمقراطية ومنح الشعب ممارسة حقه الدستوري بكل حرية ليقول كلمته ويختار من يريد دون إكراه أو إجبار في ٢٧ أبريل ٢٠١١م..

وأكد مدير مديرية ثمود أن اليمنيين اليوم يجمعون على إجراء الانتخابات في موعدها وأنه لم يعد هناك حاجة لتأجيلها مرة أخرى فالتأخير ليس في صالح اليمن.

داعياً الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك العودة إلى جادة الصواب والمشاركة الفاعلة في الانتخابات والاستجابة لدعوة فخامة الرئيس الأخيرة التي تخدم مصالح البلاد..

مشهداً على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وكسر جناح المتأمرين على الوطن، من خلال مشاركة الجميع، مثلما نجح شعبنا وانتصر في خليجي عشرين سينتصر بإذن الله في أربيل القادم.

يتأمرون عليه من أجل الحصول على مكاسب شخصية..

داعياً جميع أبناء اليمن السير معاً لانجاح الانتخابات واختيار من يمثلهم في مجلس النواب يوم ٢٧ أبريل ٢٠١١م، وعلى بركة الله نمضي، ولنترك المثبطين لأنفسهم

صلاحيات الشعب

وتحدث بهذا الخصوص الأخ يسر محسن العامري قائلاً:

الانتخابات حق كفله الدستور وإجراؤها في موعدها المحدد أمر مهم يجنب البلاد التجاذبات السياسية كما هو حاصل الآن.. فكل أحزاب العالم في الدول ذات الطابع الديمقراطي تعد نفسها للانتخابات وتقوم قائمتها إذا تأخرت عن موعدها إلا في اليمن فإن أحزاب المشترك تسعى لتأجيل الانتخابات فترة بعد أخرى لماذا؟ ربما لحاجة في نفوسهم..

وأضاف: الشعب اليمني هو أصل الأحزاب وليست الأحزاب هي أصل الشعب.. فتلك الأحزاب مجتمعة لا تشكل إلا نسبة صغيرة جداً من الشعب اليمني صاحب السلطة ومصدرها.. كما أن الاتفاقات التي تتم بينها - والتي للأسف لا تدوم طويلاً - أصبحت سمة ظاهرة بينها.. وطالب بتعديل دستوري في الفقرة التي تنص على حق مجلس النواب في تحديد فترة المجلس وإعادة



□ يسر



□ شحبل



□ العيدروس

< يسر: الشعب صاحب السلطة ومصدرها

< شحبل: الجماهير أكثر وعياً من الادعاء

العيدروس: المتباكون على الوطن يتأمرون عليه

السعيد أسس نظام الشورى من عهد بلقيس وعبر كل العصور كان اليمنيون في مقدمة العرب إذ هم أصل العروبة من خلال حرية الرأي وبحمد الله بعد تحقيق الوحدة المباركة كفل الدستور لكل يمني أن ينتخب من يمثله في انتخابات حرة ونزيهة بعيداً عن البلطجة أو أسلوب القهر الذي كان يمارس في زمن التشطير.. ونحن اليوم نمر بمنعطف خطير وهو محاولة البعض إلغاء هذه الفطرة الشورية في حياة شعبنا العريق بدعوى أنهم أوصياء على الوطن وإبنائه، ويطلبون بالتأجيل للانتخابات..

وتارة يريدون الحوار على اتفاقات تنصلوا عنها ويتحدثون عن إصلاحات هم قد تخلوا عنها أثناء مشاركتهم في السلطة.. واعتبر اختلاق المشترك للاعذار بهدف إيصال البلاد إلى فراغ دستوري.. هكذا هم كمن لا يستطيع أن يعيش إلا في مستنقع عن، وعجبا لهم أن يدعون الخير للوطن وهم

نعم
للتعديلات
الدستورية

